نظرة عامة على حوكمة الشركة

يلتزم مجلس إدارة الشركة بمعايير حوكمة الشركات التي تتماشى مع لوائح أسواق رأس المال المحلية وأفضل الممارسات العالمية، وقد أسفر ذلك الالتزام عن وضع إطار لحوكمة المياه سات يؤدي دوراً رئيسياً في تشكيل ثقافة المياه سات وممارساتها العملية وامتثالها للقوانين.

يرتكز إطار الحوكمة على الميزات التالية:

- التوافق مع الإرشادات التنظيمية المعمول بها والتي تعكس أهداف المياه سات الاستراتيجية.
- التوافق مع متطلبات الحوكمة المطبقة على الشركات المساهمة المُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية لا سيما القرار رقم (3/ر.م.) لسنة 2020 لمجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة («هيئة الأوراق المالية») بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة («دليل حوكمة الشركات لهيئة الأوراق المالية») وتعديلاته.
- تصميم الإطار بحيث يكفل الإشراف الفعال على تطبيق القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات السارية على المياه سات ولمعاونة إدارتها في التأكد من حُسن إدارة المخاطر التي تواجهها المياه سات والتخفيف من أثرها ضمن إطار فعال من الرقابة الداخلية.
- الالتزام الصارم والدقيق بمدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بالمياه سات.

أهم الوثائق التأسيسية ووثائق الحوكمة

تستند حوكمة المياه سات على الوثائق الأساسية التالية:

- النظام الأساسي لشركة المياه سات
- ميثاق مجلس الإدارة
- ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت
- وثيقة تفويض الصلاحيات
- سياسات الشركة

تفويض الصلاحيات

صادق مجلس إدارة المياه سات على وثيقة تفويض الصلاحيات الخاصة بالشركة («وثيقة تفويض الصلاحيات») وتم اعتمادها من المساهم الوحيد في المياه سات قبل إدراج أسهم المياه سات، وحددت الوثيقة توزيع الصلاحيات المتعلقة بمختلف أنواع القرارات بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة تتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات والمعايير المطبقة على الشركات المدرجة. وتنطبق متطلبات وثيقة تفويض الصلاحيات على المياه سات وعلى جميع الكيانات الخاضعة لسيطرتها باستثناء الكيانات التي تمتلك وثيقة خاصة بها (مثل شراكات الأسهم التي تطبق وثيقة مُصممة خصيصاً ومُعتمدة بموجب اتفاقية شركاء).

إطار حوكمة شركة المياه سات

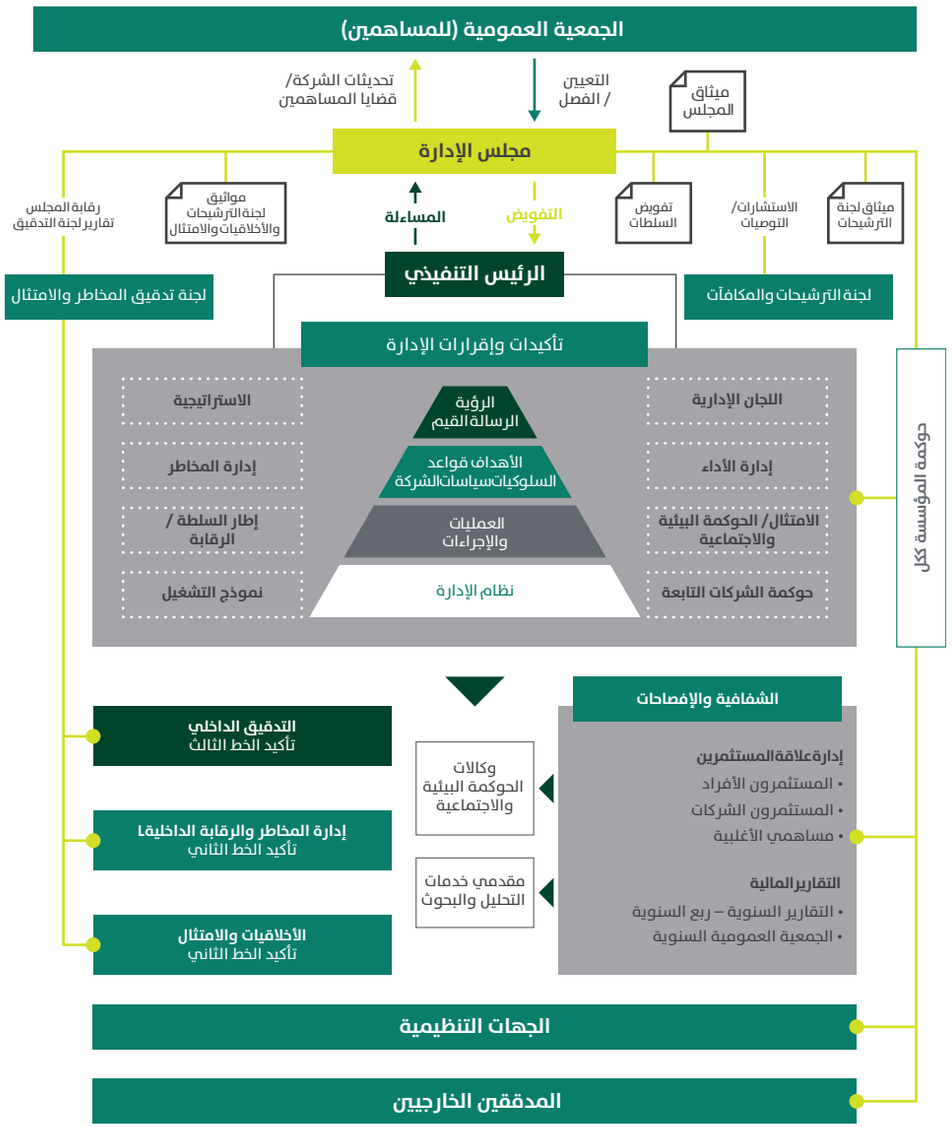

تقرير الحوكمة (تتمة)

نظرة عامة على حوكمة الشركة (تتمة)

تفويض الصلاحيات (تتمة)

وتُحدد الوثيقة أعلاه سلطة اعتماد الالتزامات والاستثمارات وتوزعها بين أعضاء إدارة المجموعة ومجلس الإدارة طبقاً لسقوف مالية مُتدرجة. وتمَّ تحديد السقوف المالية بعد إجراء قياس كمي لمتطلبات المجموعة التشغيلية مبني على المعلومات والبيانات. وتشترط وثيقة تفويض الصلاحيات وجوب إخضاع جميع المشتريات التي يكون الطرف المشتري فيها أحد أعضاء المجموعة الى مناقصة تنافسية، وتنص على استثناءات محدودة معينة لا تستدعي إجراء المناقصة (مثل المشتريات الموجهة للعملاء، والمنتجات الكائنة تحت رقابة الشركة المُصنعة، والمشتريات العاجلة للوفاء بالاحتياجات التشغيلية الحرجة للجهات الحكومية بدولة الإمارات). ويجب إثبات المواد المستثناة من شرط المناقصة بدلائل واضحة واعتمادها رسمياً قبل تطبيقها.

كما تنص وثيقة تفويض الصلاحيات على مجموعة من الإجراءات، وتحدد في كل حالة آلية المباشرة بذلك الإجراء ومراجعته وإقراره والموافقة عليه.

تشكل وثيقة تفويض الصلاحيات إحدى سياسات الياه سات وهي مملوكة للمستشار العام، وتقتضي التغييرات التي تطرأ عليها موافقة مجلس الإدارة، وفقاً للشروط الواردة فيها.

أهم السياسات

الى جانب وثيقة تفويض الصلاحيات، تطبق المجموعة منظومة متكاملة من السياسات على مستوى الشركة تُحدد طريقة تصرفاتنا وتنفيذ جميع أنشطتنا المهنية. وصُممت هذه السياسات للتأكد من تطبيق أعلى معايير السلوكيات المهنية في كل تعاملاتنا التجارية الداخلية والخارجية ولإيجاد رقابة داخلية تكفل الموثوقية والشفافية والمساءلة.

وتشكل قواعد السلوك المهني محور سياستنا وتُحدد الأساس لبناء كافة سياسات الشركة (لطفاً أنظر القسم المعنون «قواعد السلوك المهني والامتثال» أدناه).

قواعد السلوك المهني

تُحدد قواعد السلوك المهني المبادئ الأساسية والمعايير والسلوكيات الواجبة لتحقيق أهداف الياه سات وتعزيز قيمها، وتقتضي من الموظفين عدم الاكتفاء باتباع القوانين، بل السعي بجهد للعمل وفق أعلى المستويات الأخلاقية والنزاهة. وترتكز تلك القواعد على تعزيز مبادىء النزاهة والصراحة في إبداء الرأي والاحترام والعدالة، وتُحدد الإطار الأخلاقي اللازم إتباعه في تنفيذ الأعمال داخلياً وخارجياً مع شركائنا التجاريين والسوق بشكل عام وفي معالجة وإدارة المعلومات والبيانات والتكنولوجيا الخاضعة للرقابة. للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى القسم المعنون «قواعد السلوك المهني والامتثال»).

قواعد سلوك الشريك التجاري

تلتزم مجموعة الياه سات بأعلى المعايير الأخلاقية في أنشطتها التجارية وتتوقع من شركائها التجاريين مبادلتها بالمِثل. وتُحدد مدونة السلوك لشركاء مجموعة الياه سات التجاريين الحد الأدنى للسلوكيات المتوقعة من الشريك التجاري أثناء تنفيذ أعمال بالنيابة عن المجموعة. وتنطبق المبادئ المنصوص عليها في هذه المدونة كذلك على كافة المقاولين الرئيسيين أو الفرعيين المستخدمين أو المعينين من قبل الشريك التجاري لأداء أعمال لصالح مجموعة الياه سات أو بالنيابة عنها.

قواعد السلوك الخاصة بشركاء المجموعة التجاريين بشكل أساسي حول المبادىء التالية: الاحترام والسرية والنزاهة والشفافية والاستدامة:

- **الاحترام:** ويشمل المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية للتوظيف، والتعامل مع الموظفين والمقاولين بإنصاف، وتوفير مكان عمل صحي وآمن.
- **السرية:** لا تقتصر السرية على معلومات الشركة السرية المراد حمايتها، بل تشمل كذلك كافة المعلومات التنافسية بما في ذلك الحصول على مواد داخلية أو على معلومات سرية تخص منافسين آخرين أو أطراف ثالثة أو استخدامها.
- **النزاهة:** وتشمل عناصر رئيسية منها مكافحة الرشوة والفساد، والمدفوعات غير المشروعة، والهدايا ووسائل الترفيه، وسلسلة التوريد والمنافسة.
- **الشفافية:** تشترط الشفافية الإفصاح عن أي تضارب في المصالح، والاحتفاظ بدفاتر وسجلات دقيقة وشفافة، والتعاون مع المُحققين أو المدققين الداخليين والخارجيين.
- **الاستدامة:** تلتزم المجموعة بالمحافظة على البيئة، والتقيد بالقوانين واللوائح البيئية المعمول بها، والالتزام بالتحسين المتواصل في أدائها البيئي وفي اتباع الممارسات المطبقة في هذا المجال.

سياسة الاتصالات في الشركة

سياسة الاتصالات هي الناظمة لعمليات الإفصاح عن المعلومات في المستندات الخارجية والداخلية، وفي البيانات المُدرجة في تقارير الياه سات السنوية وفي النشرات الإخبارية والإعلانات المتعلقة بالأرباح، والاتصالات بين المجموعة والمُحللين الماليين أو الصناعيين، والمستثمرين ووسائل الإعلام الإخبارية، والخطابات والعروض المقدمة من الإدارة العليا، وكذلك عن المعلومات الواردة على مواقع الشبكة والإنترانت العائدة للمجموعة، وتتطرق الى مناقشة المعلومات غير المتداولة في الأماكن العامة أو شبه العامة حيث يمكن سماع المحادثات. كما توضح السياسة موقف الشركة وتوقعاتها تجاه مشاركة الموظفين أو استضافتهم أو ربطهم بغرف الدردشة على الإنترنت أو على صفحات الرسائل أو المدونات أو غيرها من وسائل الإعلام المماثلة التي تناقش الأمور المتعلقة بالياه سات و/أو منتجاتها أو خدماتها أو تقنياتها بأي شكل من الأشكال. وتبين بالتفصيل الإجراء الواجب اتباعه في أي إفصاحات من ذلك القبيل منذ بدايتها وحتى الموافقة عليها ونشرها مما يتيح لدائرة الاتصالات في الشركة ودائرة علاقات المستثمرين تزويد المجموعة بأفضل القواعد المتعلقة بالإتصالات لتعزيز الأولويات التجارية وإنشاء وحماية علامة الياه سات التجارية وسمعتها. كما تحدد السياسة الأدوار المنوطة بدائرة الاتصالات وعلاقات المستثمرين وتعالج أي تداخل أو تفاعل بين الدائرتين.

سياسة علاقات المستثمرين

تلتزم الياه سات بتقديم إفصاحات الى الجمهور عن المعلومات الجوهرية تتسم بالدقة وعدم التحيز وفقاً للقواعد واللوائح المقررة من هيئة الأوراق المالية وأفضل الممارسات السائدة حالياً. وتماشياً مع هذا الالتزام، لدى الياه سات فريق متخصص لعلاقات المستثمرين موكل بتنفيذ سياسة علاقات المستثمرين بفعالية. وتُحدد السياسة الإجراءات والقواعد الكفيلة بإبلاغ المعلومات الى المساهمين والمستثمرين بفاعلية. للمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى القسم أدناه المعنون «علاقات المستثمرين».

سياسة مراقبة الصادرات والامتثال للعقوبات
تلتزم الياه سات بتنفيذ كافة الأنشطة في المجموعة وفقاً لمدونة الياه سات للسلوك المهني ولكافة القوانين المعمول بها، ويشمل ذلك الالتزام امتثالها لقوانين مراقبة الصادرات والعقوبات التي تحكم تبادل السلع والخدمات والبيانات الفنية بين مجموعة الياه سات وشركائها التجاريين وعملائها ومزودي الخدمات. ويُحدد دليل السياسات والإجراءات الخاص ببرنامج الياه سات لمُراقبة الصادرات والامتثال للعقوبات، السياسة العامة التي تنتهجها الشركة. وينطبق الدليل وكل إجراء ذي صلة على جميع الكيانات داخل مجموعة الياه سات وينظّم جميع العمليات التي تجريها الياه سات أو مَن تنتدبه. ويستند البرنامج، الذي يتولى قيادته فريق الصادرات والامتثال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، الى العناصر العامة التالية، التي تنطبق على جميع أعمالها وأنشطتها، بما في ذلك التزام الإدارة العليا، والتحقق من الجهات المحظورة، وتحديد جهات الاختصاص والتصنيف في رقابة الصادرات، والبيانات الفنية، وحفظ السجلات والتدريب والتدقيق الداخلي.

سياسة قانون المنافسة
تستعرض هذه السياسة الإرشادات المتعلقة بكيفية الاطلاع بالأنشطة اليومية دون الإنخراط في سلوك محظور أو الدخول في اتفاقيات غير مشروعة تعمل على الحد من العمليات التجارية أو تقييدها. ومن المحتمل أن يُؤدي التعامل غير المدروس مع المنافسين أو مع موضوعات تجارية تتسم بالحساسية الى مخاطر جسيمة والتعرض للخطر، وتسهم هذه السياسة في تحديد السلوك المحتمل مخالفته لقواعد المنافسة، ودرئه إن أمكن واعتراضه عند اللزوم. وتُحدد السياسة على وجه الخصوص مبادئ قانون المنافسة التي يتعين على منتسبي المجموعة الإحاطة بمضمونها عند (أ) مشاركتهم في الاتحادات التجارية، و(ب) التعامل التجاري مع المنافسين، و(ج) الحصول على معلومات تنافسية، و(د) مزاولة الأعمال التجارية في وضعية مهيمنة في السوق و(هـ) الدخول في عمليات دمج أو استحواذ أو في مشاريع ائتلافية و(و) الانخراط في عمليات شراء.

سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
من الممكن أن تؤدي المعاملات مع أطراف ذات علاقة الى تعريض مصالح الياه سات الى تضارب مُحتمل أو فعلي وإعطاء الانطباع بأن قرارات العمل تستند إلى اعتبارات أخرى لا صلة لها بخدمة مصالح الياه سات ومساهميها. ومع ذلك، هُنالك حالات تؤدي المعاملات مع تلك الأطراف الى خدمة مصالح الياه سات ومساهميها. وتعرض هذه السياسة الإطار السليم لدراسة تلك المعاملات وإقرارها وفق المتطلبات الواردة في دليل حوكمة الشركات لهيئة الأوراق المالية وقانون الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة.

سياسة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
تُحدد هذه السياسة الشروط الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لدى الياه سات وتتماشى مع الممارسات السليمة، وتحديداً مع المعايير الدولية (ISO 31000:2018)، والاطار المتكامل 2013: الرقابة الداخلية للجنة المنظمات الراعية. كما تحدد السياسة مبادىء إدارة المخاطر والرقابة الداخلية المتبعة لدى الياه سات، وتصف الإجراءات الأساسية والإطار العام والأدوار والمسؤوليات.

سياسة إدارة مخاطر الاحتيال
يتمثل الهدف من إنشاء سياسة إدارة مخاطر الاحتيال في تسهيل إرساء الضوابط لرصد العمليات الاحتيالية التي تواجه المجموعة ودرئها، وتنطبق على أي مخالفات فعلية أو مشبوهة تشمل موظفي ومسؤولي ومديري مجموعة الياه سات والمساهمين والمستشارين والبائعين والمقاولين والوكلاء والوكالات الخارجية و/أو أي أطراف أخرى تقيم علاقة عمل مع المجموعة. وتهدف السياسة إلى ضمان الوعي بمسؤولية تحديد حالات التعرض للأعمال الاحتيالية ووضع الضوابط والإجراءات لإحباطها أو رصدها، وإرشاد جميع الأطراف (الداخليين والخارجيين) حول ماهية الإجراء الواجب اتخاذه لدى الاشتباه بوقوع ذلك العمل. كما توضح بأن كافة الأنشطة الاحتيالية المشتبه بها ستكون عرضة لتحقيق كامل واتخاذ الإجراء الموافق بغض النظر عن منصب المُخالف أو مدة خدمته أو علاقته بالمجموعة.

سياسة التداول بالأوراق المالية
تهدف هذه السياسة الى التقليل من المخاطر المحتملة الناشئة عن تعاملات أعضاء المجلس والموظفين بأسهم الياه سات، وتحديد موقف الشركة حيال ذلك التعامل وتقرير الإطار الساري على أعضاء المجلس والموظفين العازمين على التعامل بتلك الأسهم. وتصف السياسة بوضوح النتائج المترتبة على التقصير في الالتزام بمضمونها. وبالإضافة الى المتطلبات والقيود الواردة بشكل صريح والملزمة بمقتضى القانون واللوائح المعمول بها على كل من يمتلك معلومات داخلية، فإنها تعرّف بوضوح ماهية «المعاملة»، وتحدد الإجراء اللازم لطلب الموافقة على عمليات شراء أسهم الشركة أو بيعها خارج فترات الاغلاق مما يعزز إطارات عمل الرقابة المنصوص عليها عبر الاحتفاظ بقائمة المطّلعين لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية. وتقتضي إجراءات منح الموافقة النظر والتأكد من امتلاك ذلك الطرف لأي معلومات داخلية، والاحجام عن منح الموافقة في حال امتلاكها.

دليل الامتثال بشأن المعلومات الداخلية
تُعتبر الشركة ملزمة بإخطار هيئة الأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية بأي معلومات جوهرية غير منشورة بالسرعة الممكنة عقب صدورها باستثناء الأحوال التي تجيز اللوائح المعمول بها تأخير الكشف عنها. ويتمثل الهدف من دليل الامتثال في معاونة إدارة الياه سات (وبعض الأفراد المكلفين بمسؤوليات محددة) على تحديد الحالات أو الظروف التي تؤدي إلى وجوب الكشف عن المعلومات وتحديد المتطلبات الإلزامية المتعلقة بالإجراءات قيد التخطيط والخطوات التي يتعين الالتزام بها، وتحديد الالتزامات التي تنشأ بانتظام وبشكل روتيني، ووضع إجراءات فعالة للتقيد بتلك الالتزامات، وتحديد الأفراد المناسبين المسؤولين عن الامتثال، وإنشاء سجل للإجراءات المُتخذة. وصممت تلك الإجراءات لكي تؤدي إلى تحديد ماهية البيانات التي يُحتمل أن تشكل معلومات داخلية عند صدورها، وإجراء تقييم لتقرير ما إذا كانت تشكل معلومات داخلية وكان الإعلان عنها متوجباً، والتأكد من استيفاء ذلك الإعلان لمعايير الدقة والاكتمال، والقيام في الأحوال التي تجيز التأخر بالكشف عنها - بالاحتفاظ بسجل تدَّون فيه المبررات، والتأكد في كل الحالات من اتخاذ الخطوات المناسبة للحفاظ على سرية المعلومات الداخلية. ويُحدد دليل الامتثال كذلك، الدور المناط بلجنة الإفصاح في جميع هذه الإجراءات وباعتبارها الحكم النهائي للتقرير فيما إذا كانت المعلومات داخلية والتعامل معها بما يناسب.

تقرير الحوكمة (تتمة)

نظرة عامة على حوكمة الشركة (تتمة)

أهم السياسات (تتمة)

دليل التقارير المالية ودليل السياسات المحاسبية

يُعتبر تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مالية تتسم بالدقة والموثوقية وفي الميعاد المقرر مطلباً بالغ الأهمية. ويتمثل الهدف من دليل التقارير المالية في ضمان تنفيذ جميع المهام في الوقت المقرر وبفاعلية، مع الاستمرارية في تطوير وتبسيط وتعزيز الإجراءات والنظم بهدف تقديم تقارير مالية تنسجم مع أعلى المعايير. وبتطبيق المبادئ المنصوص عليها في الدليل، تتمثل أهداف فريق التقارير المالية في توفير معلومات مالية كاملة وموثوقة وفي الوقت اللازم حول الماضي (والتي يؤثر على قرارات العمل مستقبلاً)، وفي الاحتفاظ بإجراءات صارمة وأنظمة وأدوات توفر معلومات مالية موثوقة، ولضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالتقارير المالية وبضوابط داخلية فعالة على التقارير المالية، وتقديم بيانات مالية عالية الجودة الى أصحاب المصلحة وضمان صدور تقرير تدقيق خالي من التحفظات.

ويقدم دليل السياسات المحاسبية إرشادات عملية حول أهم الموضوعات المحاسبية والسياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة الواجب على جميع كيانات المجموعة اتباعها وتطبيقها بانتظام عند إعداد القوائم المالية.

سياسات أمن المعلومات

تم تصميم الإطار الخاص بأمن معلومات الياه سات بحيث يتوافق مع مجموعة من المتطلبات التنظيمية ومتطلبات العملاء، ويتكون الإطار من عدة سياسات فردية تعمل معاً على توفير إطار شامل يضمن أمن نظم تكنولوجيا المعلومات وحُسن التعامل معها. ويشتمل الإطار على سياسة أمن المعلومات، وسياسة معلومات إدارة الأصول، وسياسة أمن الأطراف الثالثة، وسياسة التحكم في الوصول الى المعلومات، وسياسة إدارة حوادث أمن المعلومات، وسياسة إدارة الثغرات الأمنية، وسياسة الاستخدام المقبول للأنظمة.

الشفافية والإفصاح

نصت اللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع لدولة الإمارات («هيئة الأوراق المالية»)، كما تم تطبيقها وتكملتها من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية («سوق أبوظبي المالية») على التزام الياه سات القانوني والتنظيمي بإجراء إفصاحات علانية عن بعض المعلومات الجوهرية.

وتنص تلك اللوائح على التزام الشركة بإجراء إفصاحات دورية (مثل التقارير المالية ربع السنوية، والتقرير السنوية للبيانات المالية المدققة، ومسائل أخرى مثل الحوكمة والاستدامة) وإفصاحات خاصة تتعلق بوقوع أحداث وظروف يُحتمل أن تؤثر على سعر أسهم الياه سات (تسمى «معلومات جوهرية، وغير متداولة» أو «معلومات داخلية»).

تُعتبر خدمة الإفصاح الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية المنصة الأساسية لإجراء جميع هذه الإفصاحات مما يكفل بقاء كل تلك الإفصاحات متاحة لكافة المساهمين في مكان واحد وفي وقت واحد. وقد تقوم المجموعة أيضاً بإذاعة نفس المعلومات في ذات الوقت، أو بعد ذلك مباشرةً، عبر قنوات رئيسية أو صناعية أخرى لضمان النشر الأمثل للمعلومات المهمة، حسب الاقتضاء وفقاً لنوع المعلومات. وقد تشمل تلك القنوات شبكات إخبارية صناعية أو تجارية معترف بها أو وسائل إعلامية اجتماعية أو منتديات معتمدة على نطاق واسع وحسنة السمعة، لضمان وصولها الى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة (بدءاً من المساهمين والمستثمرين المحتملين وشركاء الأعمال والعملاء الحاليين والمحتملين ووسائل الإعلام).

وتعتزم الشركة نشر جميع الإفصاحات المقدمة عبر نظام الافصاح الالكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية على الموقع الالكتروني الخاص بالياه سات.

تجدر الإشارة أن الشركة تعتمد في جميع المسائل المتعلقة بالتقارير الخارجية نهجاً شفافاً يهدف الى تقديم إفصاحات تتسم بالشمولية والدقة. ويتولى قسم علاقات المستثمرين في الشركة بقيادة رئيس القسم إدارة جزء من موقعنا الالكتروني مُعد خصيصاً لتزويد المستثمرين بالمعلومات الحالية المتعلقة بالياه سات بدءاً من التقارير المالية والاعلانات العامة والبيانات المتعلقة بالأسهم. وسنعمد في الوقت المقرر الى إدراج المجموعة الأولى من التقارير السنوية الخاصة بنا كشركة مُدرجة (بما فيها التقرير السنوي وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة) واتاحتها على موقعنا الالكتروني في القسم المخصص لعلاقات المستثمرين.

لجنة الإفصاح

تُعرض جميع الإفصاحات التي تجريها الشركة عبر نظام الافصاح الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية على لجنة الافصاح أول الأمر لدراستها وإجازتها وهي لجنة تنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للشؤون المالية والرئيس التنفيذي للإستراتيجية والمستشار العام. وتقرر لجنة الإفصاح ما إذا كانت المعلومات أو الظروف تشكل معلومات داخلية من عدمه. وتحرص اللجنة على العمل استناداً الى مبدأ إجماع الآراء رغم امتلاكها صلاحية اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة لضمان المرونة وصدور القرارات والموافقات في الوقت اللازم. ويُعتبر موقف لجنة الإفصاح بشأن وجود معلومات داخلية أحد العوامل الرئيسية التي يأخذها المستشار العام في اعتباره عند النظر في الطلبات المقدمة من أعضاء المجلس أو موظفي المجموعة للحصول على إذن للتداول بأسهم الياه سات بموجب سياسة تداول الأوراق المالية.